بأن الربط بين هذه القضية من جهة، واستئناف المسيرة السلمية من جهة ثانية، هو، في تصوّري، يخص الجانب الفلسطيني... ودعمت الاطراف العربية هذا الموقف، وتبنّت مصر وسوريا والاردن ولبنان النقاط الست التي خرجت من لقاء الوفد الفلسطيني مع رئيس الدبلوماسية الاميركية في اجتماع القدس... [و] تبنّت الاطراف العربية النقاط الست من خلال مذكرة مصرية ـ سورية مشتركة وجّهت للادارة الاميركية، حاثّة اياها على اتخاذ موقف حيادي من أجل ازالة العقبات القائمة على طريق التسوية السلمية» (من مقابلة مع القدومي، **القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٢٢، ص ٥)؛ والنقاط الست تتناول، كما كشفت عنها د. حنان عشراوي: «١ ـ تعهّد اسرائيل عدم اللجوء الى اجراء ابعاد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة؛ ٢ ـ تسوية مسألة نحو ٤٠٠ فلسطيني أبعدتهم اسرائيل الى لبنان منذ [١٩٩٢/١٢/١٧]، اضافة الى مسألة مجمل الفلسطينيين المبعدين منذ احتلال الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة في العام ١٩٦٧...؛ ٣ ـ ارغام اسرائيل على احترام حقوق الانسان في الاراضي المحتلة واتفاقية جنيف الرابعة... وفي هذا الاطار، فإن على اسرائيل ان ترفع الحصار الذي تفرضه... على الاراضي المحتلة؛ ٤ ـ على اسرائيل ان تؤكد التزامها أسس عملية السلام ومرجعيتها، أي قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨... وعلى مبدأ مبادلة الارض بالسلام؛ ٥ ـ مراجعة التمثيل الفلسطيني الى مفاوضات السلام الذي يتعيّن ان يشمل، أيضاً، فلسطينيين من القدس الشرقية ومن الشتات؛ ٦ ـ تحديد ملموس لدور ' الشريك الكامل' العائد للولايات المتحدة الاميركية في المفاوضات من خلال تحديد آلياته وأسسه؛ وعلى هذا الشريك ان يكون حيادياً، وان يتحرّك ويتدخل لارغام الاطراف على احترام أسس عملية السلام...» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٤/٢١)؛ وكان الحسيني أوضح «ان المطلب الفلسطيني الذي لا تفاوض عليه ولا تنازل عنه هو التزام اسرائيل بعدم ابعاد فلسطينيين من الاراضي المحتلة في المستقبل، وان تكون الخطوات الاسرائيلية تجاه جدولة اعادة المبعدين ضمن التزام تل ـ أبيب بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩... [و] لا أتصور أنه بامكاننا ان نفاوض حول هذه النقاط أو التنازل عنها، ومطلبنا هذا مبدئي... [و] يصعب على العرب، جميعاً، الذهاب الى المفاوضات دون تحقيق هاتين النقطتين، خاصة ان القرار ٧٩٩ هو قرار صادر عن مجلس الامن الدولي؛ وكما ان المفاوضات بين العرب واسرائيل تقوم، أيضاً، على قرارين صدرا عن مجلس الامن الدولي هما ٢٤٢ و٣٣٨، فإن اصرارنا على الالتزام بتنفيذ القرار ٧٩٩ هو، أيضاً، من أجل التزام اسرائيل بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٩).

وأصرّ الفلسطينيون على عدم الذهاب الى المفاوضات ما لم يتلقوا ضمانات بتحقيق مطالبهم. فقد قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مقابلة مع اذاعة «صوت الجبل» اللبنانية: «ان الوفد الفلسطيني لن يذهب الى المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية قبل الحصول على ضمانات، حتى ولو ذهبت بقية الوفود العربية... [ضمانات] بحل قضية المبعدين وموضوع القدس... [فـ] اذا لم يكن هناك حقوق كاملة طبقاً للشرعية الدولية فمعنى ذلك لا حقوق... نحن لسنا بحاجة الى فتات الموائد... [و] هدف اسرائيل هو ايجاد صلح اسرائيلي ـ عربي على حساب الفلسطينيين... [و] أرجو ألا يتمّ ذلك» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٣/٨). وكان في ذلك اشارة الى ما تردّد عن امكان توصل اسرائيل مع سوريا الى اتفاقية سلام؛ وكان وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، قال في القاهرة، ردّاً على مقترحات اسرائيلية تدعو الى عقد سلام سوري ـ اسرائيلي: «ان بلاده مستعدة لدراسة جدية لاقامة سلام شامل مع اسرائيل مقابل انسحاب شامل... [حيث] ان سوريا تطالب بانسحاب شامل من الجولان وجميع الاراضي المحتلة من أجل التوصل الى سلام شامل» (**الخبر**، ١٩٩٣/٣/١٥)؛ لكن القدومي استبعد احتمال «توصل سوريا الى حلّ منفرد مع اسرائيل، موضحاً ان كل الاشاعات تدور من أجل قضم الموقف العربي... [حيث] ان دمشق أكدت له موقفها من التوصل الى حل شامل حسب الاتفاق بين الاطراف العربية» (**الشعب**، ١٩٩٣/٣/١٥)؛ واستبعد الملك المغربي، الحسن الثاني، في خطابه بمناسبة عيد العرش، أي امكانية لسلام دائم في الشرق الاوسط «ما لم يتمّ الاعتراف للفلسطينيين بحقهم في تقرير المصير واقامة دولتهم المتمتّعة بالحرية والسيادة والاستقلال» (**القدس العربي**، ١٩٩٣/٣/٥)،